

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning



الفعل المخل بالحياة (المحتوى الهابط) في القانون العراقي والقوانين الأخرى: مقارنة قانونية

حبيب القرشي





الفعل المخل بالحياء (المحتوى الهابط) في القانون العراقي والقوانين الأخرى
مقارنة قانونية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات القانونية

الإصدار / مقال رأي

الموضوع / الحوكمة والدستور والقانون

حبيب القرشي / محامي

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جيّة لقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الفعل المخل بالحياء هو كل فعل يمس الحياء العام أو الخاص، ويسيء إلى الآداب العامة، ويثير الغرائز الجنسية أو يخدش الحياء. وقد يكون هذا الفعل قولاً أو فعلاً أو إشارة أو أي تصرف آخر يراه المجتمع مسيئاً وغير لائق.

أمثلة على الأفعال المخلة بالحياء:

- ❖ الأفعال الجسدية: مثل التقبيل أو اللمس في أماكن غير لائقة في الأماكن العامة، أو أي فعل جنسي علني.
- ❖ الأقوال والأفعال المسيئة: مثل التلفظ بألفاظ بذئية أو إبداء إشارات جنسية.
- ❖ المواد الإباحية: مثل عرض أو تداول مواد إباحية أو إعلانات إباحية.
- ❖ التحرش الجنسي: سواء كان لفظياً أو جسدياً.
- ❖ التصوير أو التسجيل دون إذن: للأفعال المخلة بالحياء.

العقوبات:

تختلف عقوبة الأفعال المخلة بالحياء من بلدٍ لآخر، ولكنها غالباً ما تكون عقوبات جنائية تشمل الغرامات المالية أو السجن أو كليهما. كما قد يتعرض مرتكب الفعل المخل بالحياء لعقوبات تأديبية إذا كان موظفاً حكومياً أو منتسباً لمؤسسة عامة.

أمثلة من التشريعات:

في دولة قطر: تنص المادة 290 من قانون العقوبات على معاقبة كل من يُبدي إشارة، أو يجهر بأغانٍ أو أقوال فاحشة، أو يأتي فعلاً فاضحاً مُخلاً بالحياء في مكان عام.

ويُعاقب القانون العراقي على الفعل الفاضح في الطريق العام، وهو

كل سلوك يَخِلّ بالحياة العام، بموجب المواد (400-404) من قانون العقوبات. وهو ما أُطلق عليه إعلامياً "المحتوى الهابط" الذي أعلنت عنه وزارة الداخلية العراقية لغرض الحدّ من ظواهر الأفعال الفاضحة والمخلة بالحياة التي يرتكبها بعض الأشخاص على وسائل التواصل الاجتماعي، إمّا بغرض التريّح أو الحصول على الشهرة أو الظهور بلا هدف، أو بسبب دافع آخر يهدف إلى نشر سلوكيات منحرفة والتأثير على الآداب العامة ومساس الحياة العام، عبر منظمات وسياسات تقف خلفها أجنّات سياسية ودينية وطائفية.

الفعل الفاضح المخل بالحياة

يشمل كل سلوك يمس بالحياة العام، سواء كان ذلك على جسم شخص آخر أو على جسم الفاعل نفسه، ويعتبر الفعل فاضحاً إذا كان من شأنه أن يمس حياة من يشاهده أو يسمعه.

العقوبة: يعاقب القانون العراقي على الفعل الفاضح العلني بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة، بينما يعاقب على الفعل الفاضح غير العلني بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تتجاوز 100 دينار.

العلانية: تتحقق العلانية في الفعل الفاضح إذا كان الفعل مرئياً أو مسموعاً للجمهور، سواء كان ذلك في مكان عام أو في مكان خاص إذا كان من الممكن أن يراه أو يسمعه الجمهور.

القصد الجنائي: يشترط في جريمة الفعل الفاضح أن يكون الفاعل قد تعمد ارتكاب الفعل، أي أن يكون لديه علم وإرادة في ارتكاب الفعل المخل بالحياة.

أمثلة على الفعل الفاضح

قد يشمل الفعل الفاضح تقبيل امرأة أو احتضانها في الطريق العام، أو عرض أجزاء من الجسم تعتبر عورة في دلالتها الاجتماعية، أو أي سلوك آخر يمس بالحياء العام.

في القانون الجزائري، يُعرّف **هتك العرض** بأنه «كل اعتداء جنسي مباشر على جسم الإنسان، سواء كان ذلك باللمس أو أي فعل آخر يمس بالحياء». أما **الفعل المخلّ بالحياء**، فهو أوسع نطاقاً، ويشمل أي فعل أو سلوك يمس بالحياء العام أو الخاص، وقد يكون لفظياً أو فعلياً، ويتضمن أفعالاً لا تصل بالضرورة إلى مستوى هتك العرض.

الفروق الرئيسية:

1. هتك العرض: يتعلق بالاعتداء الجنسي المباشر على جسم الإنسان، ويهدف إلى المساس بالعرض والشرف.
2. الفعل المخل بالحياء: أوسع نطاقاً، وقد يشمل أي فعل أو سلوك يمس بالحياء العام أو الخاص، سواء كان لفظياً أو فعلياً، ولا يشترط فيه أن يكون اعتداءً جنسياً مباشراً.
3. الركن المادي: في هتك العرض، يكون الركن المادي هو الفعل الجنسي المباشر، بينما في الفعل المخل بالحياء، قد يكون الركن المادي أي فعل أو سلوك يمس بالحياء.
4. القصد الجنائي: في هتك العرض، يجب أن يكون هناك قصد جنائي متمثل في إتيان الفعل الجنسي بقصد المساس بالعرض، أما في الفعل المخل بالحياء، فقد يكون القصد الجنائي أقل حدة.

أمثلة:

1. هتك العرض: لمس الأعضاء التناسلية لشخص آخر دون رضاه، أو ممارسة الجنس دون موافقة.

2. الفعل المخل بالحياء: توجيه كلام بذيء لشخص آخر، أو القيام بحركات جنسية علنية، أو عرض مواد إباحية.

قد يكون الفعل المخل بالحياء مقدمة لهتك العرض، أو قد يكون جريمة مستقلة. تحديد ما إذا كان الفعل يعد هتك عرض أو فعل مخل بالحياء يعتمد على ظروف كل حالة على حدة.

يعاقب القانون الجزائي على كل من هتك العرض والفعل المخل بالحياء، ولكن تختلف العقوبة باختلاف طبيعة الفعل وخطورته.

وفقاً للمادة 320 من قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960م، فإن الأفعال المنافية للحياء هي: «كل من فعل فعلاً منافياً للحياء أو أبدى إشارة منافية للحياء في مكان عام أو في مجتمع عام، أو بصورة يمكن معها لمن كان في مكان عام أن يراه، يُعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً».

أما في مصر، فقد نصّت المادة 278 من قانون العقوبات المصري على أنه: «كل من فعل علانية فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياء، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز 300 جنيه».

وقد عرّف المشرع المصري الفعل الفاضح في القانون المصري بأنه كل سلوك علني يخلّ بالحياء العام ويخدش الحياء، سواء كان ذلك عن طريق الإيماءات أو الأفعال أو الكلمات أو أي وسيلة أخرى. ويشترط لتوافر جريمة الفعل الفاضح العلني أن يكون الفعل علنياً، أي يمكن للغير رؤيته أو سماعه، وأن يكون الفاعل قاصداً إتيان هذا الفعل.

أركان جريمة الفعل الفاضح العلني:

1. الركن المادي: يتمثل في الفعل الذي يخل بالحياء العام ويخدش الحياء.
2. الركن المعنوي (القصد الجنائي): يتمثل في علم الفاعل بأن فعله فاضح ومخل بالحياء، واراذته إتيان هذا الفعل.
3. العلانية: يجب أن يكون الفعل مرئياً أو مسموعاً من قبل الغير.

عقوبة الفعل الفاضح العلني:

يعاقب القانون المصري على الفعل الفاضح العلني بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز 300 جنيه مصري، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

أمثلة على أفعال فاضحة:

- ❖ إبراز الأعضاء التناسلية في مكان عام.
- ❖ التحرش اللفظي أو الجسدي في مكان عام.
- ❖ إظهار سلوكيات مخلة بالآداب العامة في الأماكن العامة.
- ❖ ممارسة فعل فاضح في سيارة على الطريق العام.
- ❖ إقامة علاقات جنسية في الأماكن العامة

واشترطت محكمة النقض العلانية للفعل الفاضح لغرض الادانة

- ❖ محكمة النقض قضت بأن جريمة الفعل الفاضح العلني لا تقوم إلا بتوافر أركانها الثلاثة.
- ❖ قضت محكمة النقض بأن علانية الفعل الفاضح تستلزم أن يكون الفعل مرئياً أو مسموعاً من قبل الغير.
- ❖ قضت محكمة النقض بأن القصد الجنائي في جريمة الفعل الفاضح يتحقق إذا كان المتهم عالماً بأن فعله يخل بالحياء.

تختلف الأفعال التي تعتبر فاضحة باختلاف البيئات والأعراف، قد يرتكب الفعل الفاضح في مكان عام أو خاص، ولكن يشترط أن يكون مرئياً للغير. وقد يكون الفعل الفاضح علنياً أو غير علني، ولكن القانون المصري يعاقب على الفعل الفاضح العلني.

الفعل الفاضح ومفهومه

الفعل الفاضح هو أمر تنتقده العادات والتقاليد وجميع الأديان السماوية. كما أن القانون المصري يجرم ارتكاب الفعل الفاضح، ولكن مع وجود شروط يجب توافرها حتى تكتمل أركان الجريمة.

وفي هذا الإطار، يوضح الدكتور أحمد شوقي أبو خطوة، أستاذ القانون الجنائي وعميد كلية الحقوق جامعة المنصورة الأسبق، أن جريمة الفعل الفاضح يجب أن تكون علنية حتى يُعاقب عليها القانون. فمثلاً، لو أن شخصاً صور نفسه عارياً أو أثناء ممارسة علاقة حميمية مع امرأة، ولكنه لم ينشر هذه الصور، هنا لا تقع جريمة الفعل الفاضح. أما إذا قام بنشر هذه الصور بنفسه، فتكتمل الجريمة. ولو فقد هذه الصور بطريقة أو بأخرى واستغلها شخص آخر في نشرها دون علمه، فتقع الجريمة على الناشر فقط.

يتطلب **الفعل الفاضح العلني**، بالإضافة إلى توافر الفعل الفاضح المخلّ بالحياة، توافر **القصد الجنائي**، أي تعمد نشر فعله الفاضح أمام الناس.

ومثال على ذلك: إذا تعمد شخص خلع ملابسه في الشارع، هنا يكون قد تعمد ارتكاب فعل فاضح علنياً، أو إذا صور نفسه عارياً ونشر هذه الصور بأي وسيلة ليراها الناس. أما إذا كان الشخص يستحم في حمام منزله واندلع حريق، واضطر للهروب بنفسه من الحريق وخرج عارياً في الشارع، هنا لا يُعدّ ذلك فعلاً فاضحاً، لأنه لم يكن ينوي ارتكاب فعل فاضح يؤذي مشاعر الآخرين.



في حال توافر تعمد العلانية والقصد الجنائي من وراء ارتكاب الفعل الفاضح، تكون عقوبته وفقاً لما نصت عليه المادة 278 من قانون العقوبات: «كل من فعل علانية فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنية مصري».

ويؤكد القانون على أنه قد تغلظ العقوبة إذا اقترن الفعل بجريمة أخرى، مثلاً إذا كشف شخص عن عورته ووجه سباباً أو قذفاً لشخص آخر، أو ارتكب هتك عرض آخر ووثق ذلك بالصور أو الفيديو ثم نشرها. كما يمكن أن يؤدي العمل غير اللائق على الطريق، وفقاً لما حدده القانون الجنائي، إلى فرض عقوبات جنائية تشمل الغرامة، أو حتى السجن، بالإضافة إلى عقوبات إضافية مثل تعليق رخصة القيادة أو إلغائها، أو تجميد السيارة.

قد يختلف مبلغ الغرامة اعتماداً على خطورة الفعل والظروف المحيطة به. بالنسبة للجرائم البسيطة، يمكن تطبيق غرامة ثابتة، بينما بالنسبة للجرائم الأكثر خطورة، قد يكون المبلغ أعلى ويحدده القاضي. وفي بعض الحالات، لا سيما إذا ارتكب الفعل غير اللائق على قاصر أو في ظروف مشددة، قد يكون الجاني عرضة للسجن. بالإضافة إلى الغرامة والسجن، يمكن فرض أحكام إضافية تشمل تعليق رخصة القيادة أو إلغائها، أو تجميد السيارة أو ضبطها، أو حكم دورة. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن الجزاءات تختلف وفقاً للطبيعة الدقيقة للفعل، والظروف التي ارتكب فيها، والتشريعات المعمول بها. وبناءً على الأعراف الاجتماعية والمجتمعية، يمكن الاستنتاج بسهولة أن السلوك غير اللائق في الأماكن العامة يُعدّ مرفوضاً وغير لائق.

في كندا، تُعتبر بعض السلوكيات غير اللائقة، سواءً كانت جنسية أم لا، جرائم جنائية. هذا ما يسمى بالعمل غير اللائق. ولكن ما الذي يتوافق معه العمل غير اللائق بالضبط؟ هل الأماكن العامة مستهدفة فقط؟ ما الذي يشكل مكانا عاما؟ سيتعامل هذا مع الجريمة الجنائية المتمثلة في العمل غير اللائق كما هو محدد في القانون الجنائي والشروط المرفقة به.

الجريمة الجنائية المنصوص عليها في المادة 173 C.cr، التي تنص على ما يلي: أي شخص يرتكب طواعية عملاً غير لائق إما في مكان عام بحضور شخص واحد أو أكثر، أو في أي مكان بقصد إهانة أو إهانة أي شخص، يكون مذنباً بما يلي: (أ) فعل إجرامي يعاقب عليه بالسجن لمدة أقصاها سنتين؛ (ب) أو جريمة يعاقب عليها بالإدانة بإجراءات موجزة.

وبهذا يمكن القول إن السلوك غير اللائق يتجاوز حدود التحمل المجتمعي. يُقيّم عدم ملاءمة هذه الإشارة وفقاً لظروف القضية. ولا يقتصر فحص الإشارة غير اللائقة على طبيعة السلوك المزعوم فحسب، بل يشمل أيضاً السياق الذي وقع فيه. وقد وضعت السوابق القضائية معياراً لتحديد ما إذا كان الفعل فاحشاً أم لا. فعندما يُتهم شخص بارتكاب فعل فاحش، يجب على الادعاء إثبات ما يلي بما لا يدع مجالاً للشك المعقول:

أولاً، يُشكل فعل المتهم أو سلوكه، بطبيعته، خطراً ملموساً على الأفراد أو المجتمع. يجب أن يُسبب الفعل الفاحش ضرراً يُقوّض أو يُهدد بتقويض قيمة مُعلنة ومُعترف بها رسمياً في دستور كندا أو أي قانون أساسي مماثل، بما في ذلك، من خلال تعريض أفراد الجمهور لسلوك يعوق استقلالهم وحرّيتهم بشكل كبير؛ من خلال تأهيب الآخرين لتبني سلوك معادي للمجتمع؛ من خلال التسبب في ضرر جسدي أو نفسي للأشخاص الذين يشاركون في الأنشطة.

ثانياً: يصل الضرر أو خطر الضرر إلى درجة تجعله يتعارض مع الأداء السليم للمجتمع.

وبالتالي، يجب على الادعاء أن يثبت على حد سواء:

1. أن هناك انتهاكاً أو خطر ضرر لقيمة معترف بها في المجتمع الكندي.

2. أن هذا الضرر (أو خطر الضرر) كبير إلى حد أنه لا يتوافق مع الأداء السليم للمجتمع.

وبسبب الشروط الأخرى المنصوص عليها في المادة 173 من قانون الجرائم (.C.cr)، هناك شروط إضافية يجب الوفاء بها لإدانة الشخص بارتكاب عمل غير لائق.

أولاً، تتطلب المادة 173(1) من قانون الجرائم أن يحدث الفعل غير اللائق في «مكان عام» وفي وجود أشخاص آخرين، أو في أي مكان، بشرط أن يكون المتهم قد ارتكب الفعل بقصد الإهانة أو الإساءة.

قد تكون فكرة المكان العام مربكة في بعض الحالات. ولهذا السبب تم تعريف مصطلح «المكان العام» في المادة 150 من قانون الجرائم (.C.cr) على أنه: «أي مكان يمكن للجمهور الوصول إليه عن طريق الحق أو عن طريق الدعوة، صريحة أو ضمنية». غالباً ما تعتمد مسألة ما إذا كانت الإيماءة غير اللائقة قد تمت في مكان عام على الظروف الخاصة بكل حالة. لذلك، من المهم الاستعانة بمحامٍ جنائي محنك يمكنه مساعدتك في تحليل حقائق وضعك.

ويُعد وجود شخص آخر في المكان العام شرطاً آخر لإدانة المتهم بموجب المادة 173. يجب أن يكون الفعل المزعوم قد حدث بحضور



شخص واحد أو أكثر. وقد أشارت المحاكم إلى أن التواجد «في حضور» أشخاص آخرين يتطلب أن يكون الشخص قريباً جسدياً من النشاط المعني.

تُعد نية الإهانة أو الإساءة شرطاً أساسياً عندما لا يحدث الفعل غير اللائق بالضرورة في مكان عام. يمكن وصف بعض الأفعال، حتى لو ارتُكبت في خصوصية الممتلكات الخاصة، بأنها أعمال غير لائقة ومعاقبة جنائياً. ويكون الأمر متروكاً بعد ذلك للدعاء العام لإثبات أن المتهم كان لديه نية لإهانة أو الإساءة إلى الحاضرين وقت ارتكاب الفعل.

هل يُعتبر الفعل الفاضح سلوكاً جنسياً دائماً؟

مع أن معظم قضايا السلوك الفاضح تتضمن سلوكاً جنسياً. لا يشترط أن يكون سلوك المتهم ذا طبيعة جنسية ليُعتبر فاحشاً. على سبيل المثال، يُمكن اتهام الشخص الذي يتغوط طواعيةً في مكان عام بارتكاب فعل فاضح.

عاقب قانون العقوبات الفرنسي الفعل الفاضح وفق التعديل بموجب القانون رقم 478-2021 بتاريخ 21 أبريل 2021، يعاقب على المعرض الجنسي المفروض على مرأى من الآخرين في مكان في متناول الجمهور بالسجن لمدة عام واحد وغرامة قدرها 15000 يورو.

حتى في حالة عدم التعرض لجزء عاري من الجسم، يتم تشكيل المعرض الجنسي إذا تم فرض ارتكاب صريح لفعل جنسي، حقيقي أو محاكاة، على مرأى من الآخرين، في مكان يمكن الوصول إليه لأعين الجمهور.

عندما ترتكب الأفعال على حساب قاصر يبلغ من العمر خمسة عشر عاماً، يتم زيادة العقوبات إلى السجن لمدة عامين وغرامة قدرها 30000 يورو.



النص المادة القانونية

Article 222-32

Version en vigueur depuis le 23 avril 2021

Modifié par LOI n°2021-478 du 21 avril 2021 - art. 12

L'exhibition sexuelle imposée à la vue d'autrui dans un lieu accessible aux regards du public est punie d'un an d'emprisonnement et de 15 000 euros d'amende

Même en l'absence d'exposition d'une partie dénudée du corps, l'exhibition sexuelle est constituée si est imposée à la vue d'autrui, dans un lieu accessible aux regards du public, la commission explicite d'un acte sexuel, réel ou simulé

Lorsque les faits sont commis au préjudice d'un mineur de quinze ans, les peines sont portées à deux ans d'emprisonnement et à 30 000 euros d'amende

الترجمة

المادة 222-32

النسخة سارية المفعول منذ 23 نيسان/ أبريل 2021

مُعدّلة بموجب القانون رقم 478-2021 الصادر في 21 نيسان/ أبريل 2021 - المادة 12

يُعاقَب على التعرّي الفاضح للغير في مكان عام بالسجن لمدة عام وغرامة قدرها 1500 يورو.

حتي في حال عدم كشف جزء عارٍ من الجسم، يُعدّ التعرّي الفاضح ظاهراً إذا فرض على الآخرين صراحةً، سواءً كان حقيقياً أم مُصطنعاً، في مكان عام.

إذا ارتكبت هذه الأفعال على حساب قاصر دون سن الخامسة عشرة، تُشدّد العقوبة إلى السجن لمدة عامين وغرامة قدرها 3000 يورو.

التوصيات النهائية

نظراً لتغير سلوكيات المجتمع وتقاليدهم وأعرافهم، ووسائل العلانية التي أصبحت متاحة للجميع، ولوجود فراغ تشريعي لتحديد مفهوم العلانية وفق هذه المتغيرات، نوصي بإعداد مشروع تعديل للمواد المتعلقة بالفعل الفاضح بما يتوافق مع هذه المستجدات، وتحديد العقوبات المناسبة وكذلك مفهوم العلانية بشكل واضح ودقيق.



لِدَوْلِيَّةِ فَاعِلِيَّةٍ وَمَجْتَمَعِ مُشَارِكِ

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
